

الأقليات الإثنية و الصراعات في إفريقيا:

التجربة النيجيرية الفدرالية نموذجاً

د. محمد خالد محمد عبد الله*

مستخلص:

هدفت هذه الورقة لمعالجة قضية الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا، مع التركيز على الحالة النيجيرية. الحجة الرئيسية في هذه الورقة تتمثل في أن الصراعات الإثنية في نيجيريا مردها إلى التنافس المتنام بين الإثنيات حول مبادئ تقسيم السلطة والثروة والحقوق الثقافية. لذلك ركزت الورقة على توضيح العلاقة بين التعددية الإثنية، طبيعة النظام السياسي والعوامل السياسية والاقتصادية التي تقود إلى الصراعات الإثنية في نيجيريا. تفترض الورقة أن الفدرالية تمثل النظام الأمثل لتحقيق التفاعل والتكامل السياسي وإدارة التنوع والصراعات الإثنية في نيجيريا. لذلك تهدف الورقة بشكل رئيسي لتوضيح ما إذا كان تطبيق الفيدرالية في نيجيريا تسبب في تفجير الصراع بين مختلف الإثنيات فيها، أم أنها (أي الفيدرالية) ساهمت في تخفيف هذا الصراع ويمكن بالتالي اعتبارها نموذجاً يمكن لبقية دول القارة الاحتذاء به. للتحقق من هذا الهدف، اعتمد الباحث على عدد من المصادر المتوفرة (مثل الكتب، الدوريات والبحوث الأكاديمية) استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي، لتتبع تطور التجربة الفيدرالية في نيجيريا، وأيضاً وصف الواقع السياسي، الإثني فيها. خلصت الورقة إلى أن استمرار الصراعات الإثنية في نيجيريا ناتج من عدم فعالية تطبيق الفيدرالية فيها، وأن تطوير الفيدرالية النيجيرية يعتمد على وجود إصلاحات

* أستاذ مساعد-جامعة القضايف- العلوم السياسية- بريد الكتروني:

moh_khalid@yahoo.com

سياسية ودستورية وإدارية تتوافق مع طبيعية ومتطلبات الأقاليم و الإثنيات المتعددة فيها.

Abstract

This paper endeavors to tackle the issue of ethnic minorities and conflict in Africa, especially in Nigeria. The main argument of this paper is that, ethnic conflicts in Nigeria resulted of growing rivals between ethnic groups over the principles of power, wealth sharing and cultural rights. The papers therefore, focus on explaining the relationship between ethnic variations, nature of political system and political, economic factors that fuel ethnic conflicts in Nigeria. The paper proposes that federalism is an adequate system to achieve political interaction and integration as well as rule ethnic diversity and conflicts in the country. The main objective of this study is at explaining whether the implementation of federalism in Nigeria causes breakout of ethnic conflicts in the country or support mitigation of these conflicts, though, to be an example other Africa countries to fellow. To achieve this objective the researcher uses data, which collect from available sources (e.g. books, publication and academic work). Historical –descriptive method is uses in order to trace the development of federalism in Nigeria, moreover, depict ethnic and political realms in the country. The paper points out that the prolonging of ethnic conflicts in Nigeria results out of deficient implementation of feudalism, however, to empower Nigerian feudalism; there is a need to political, constitutional and administrative reforms as prerequisites and in line with conditions and claims of regions and various ethnic in the country.

مقدمة :

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مهمة، نحو بروز الأقليات والجماعات الإثنية في الساحة الدولية كقوى سياسية ومطالبيية جديدة في عدد من دول العالم، خاصة النامية منها، أو تلك التي كانت منضوية تحت لواء الإتحاد السوفيتي السابق. مركزية هذه الجماعات في السياسة الداخلية والإقليمية لتلك الدول؛

تتمثل في مطالبتها بكامل حقوقها الاقتصادية والسياسية، والثقافية، واللغوية، والدينية الموروثة في الدول التي تعيش فيها. وإذا كانت منطقة البلقان (البانيا، كرواتيا بلغاريا، مقدونيا، ويوغسلافيا سابقاً) تعد مثلاً واضحاً للصراعات بين الأقليات والجماعات الإثنية، في القطر الواحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولضماً عاملاً مساعداً في تفكك بعض الدول مثل يوغسلافيا، نتيجة لهذه الصراعات الإثنية-سياسية⁽¹⁾، نجد أن القارة الإفريقية ليست بمعزل عن هذه الدينامية الجديدة، خاصة وأن القارة خبرت ولعقود طويلة سلسلة من الصراعات بين مختلف الأقليات، والعرقيات فيها، كالنزاع في جنوب إفريقيا بين الأقلية البيضاء، والسكان الأصليين في فترة التمييز العنصري، وحرب بيافرا في نيجيريا في سنة 1967 الصراع في بوروندي، الكونغو والصراع الأهلي الممتد في السودان منذ الاستقلال في 1956 إلى اليوم. الشاهد أن إفريقيا عرفت ستة عشر حرباً من بين أشهر خمسة وثلاثين حرباً أهلية على المستوى العالمي، والتي هزت منها أربعة عشر دولة إفريقية على إثر ما حدث في (رواند، الكونغو، ليبيريا)⁽¹⁾.

وهذا بعد ذاته يشكل خصوصية إفريقية بامتياز، فهذه الأقليات بدأت تدرك نواتها وتميزها عن باقي المجموعات داخل الدول التي تنتمي إليها، وربما شكلت الذاكرة محفزاً لها على إبراز ذاتها أكثر، فظهور الإمبراطوريات سابقاً، وتشكل الدول القومية في العصر الحديث؛ هو أمر حكمه منطق القوة وليس منطق التنوع الإثني، ما أنتج حدوداً دولية لا تتطابق مع الحدود الإثنية، ولأن الحدود بين الدول الإفريقية هي حدود موروثة عن العهد الاستعماري، وبالتالي فالأقليات الإثنية الموجودة في دولة ما، كثيراً ما كان لها امتدادات في الدول المجاورة، (الهوسا في نيجيريا، والنيجر وتشاد، والسودان، وبنين)، والطوارق في ليبيا، والجزائر، مالي، النيجر، وبوركينا فاسو⁽²⁾. ولا تكاد تبعا لذلك تخلو دولة إفريقية من وجود أقليات إثنية، وهكذا فأول نقطة هي أن الدول المتعددة أثنيا هي صناعة استعمارية، ورثتها الدول الإفريقية

بعد الاستقلال، وكان لزاماً عليها التكيف مع هذا التنوع، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى التنافر والصراع والعنف؛ مما شكل تحدياً حقيقياً يهدد استقرار ووحدة الكثير من الدول الإفريقية، وقد تبلورت إستراتيجيتان أساسيتان في التعامل مع التعدد الإثني، هما: إستراتيجية الإقصاء؛ حيث تنتهج الدولة فيها أساليب الإبادة الجماعية، والترحيل القسري، والتقسيم أو الفصل، أو الإدماج، والتذويب والاستيعاب وإستراتيجية التسوية، وإدارة التعدد، وتتضمن في إحدى صيغها إدارة التنوع الإثني، من خلال تقاسم السلطة، أو الفدرالية التي تتطابق فيها الحدود الجغرافية للأقاليم مع الحدود الإثنية.

تركز الورقة على الفدرالية كأحدى خيارات إدارة التنوع الإثني. والتحكم بمطالب الأقليات، والحد من الصراعات التي تتفجر بينها . بعبارة أخرى تحاول الورقة الكشف عن أبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي والتحقق من مجموعة من الأفكار والافتراضات المتعلقة بالفيدرالية، كإستراتيجية لإدارة التعددية الإثنية في إفريقيا، وتحديدًا نيجيريا. تفترض الورقة بأن الفدرالية ليست نظاماً جامداً يقوم على عزل الوحدات المكونة للدولة الفدرالية ، وإنما هي إطار أمثل لتحقيق تفاعل إيجابي بين تلك الوحدات، يفضي في النهاية إلى خلق قيم مشتركة، في إطار الوحدة الوطنية، وإن كانت الفدرالية تصنف كأهم المقاربات لإدارة التنوع الإثني، فإن الورقة تقر بالمقابل أنها قد تكون عاملاً مسرعاً للصراعات الإثنية متى ما كانت مؤسسات الدولة وقدراتها الاقتصادية والإدارية ضعيفة، أو غير متوافقة مع النظام الفيدرالي. يفسر ذلك في عدم قدرة الدولة في إي تجربة في التحكم بشكل دقيق، في توزيع السلطات والثروات القومية؛ بين الحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم وفقاً لنصوص دستورية واضحة، وغير ملتبسة تحكم العلاقة بين الحكومات المحلية ،وحكومة المركز، وهذا بدوره تحكمه عوامل، منها: عدد الوحدات المحلية، ودرجة التنوع لكل وحدة، واتساع إقليمها الجغرافي، وتوافر الموارد المالية لها، للقيام بمهامها الممنوحة

لها والمتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية، والتنمية المحلية، وتوسيع المشاركة المحلية. في مقاربتها للسؤال إن كانت الفدرالية مقارنة مثالية لإدارة التعدد. تشتمل الورقة على النموذج الفيدرالي في نيجيريا؟ وإن كان تصميم الفدرالية النيجيرية يعبر سببا في تفجر الصراع بين مختلف الإثنيات فيها، أم أنها لعبت دوراً مخففاً للنزاعات، ويمكن بالتالي اعتبارها أنموذجاً يمكن لبقية دول القارة اقتباسها، والتأسيس عليها.

الاتجاهات النظرية في دراسة الأقليات: اعتمد الدارسون في موضوع الأقليات، على ثلاثة اتجاهات رئيسية في تحديد مفهومها، وقدموا عدة تعاريف وفق تلك الاتجاهات وهي:

الاتجاه الأول، الاتجاه العددي: يرى أنصار هذا المعيار أن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين إليها؛ والذين تجمعهم روابط مشتركة، وتميزهم عن غيرهم داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة، على إقليمها، ويرون أن الأقلية، هي الجماعة العرقية الأقل عدداً في مجتمع ما، وأنصار هذا الاتجاه من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، والدراسات القانونية⁽³⁾، إلا أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة وجود مجموعات مختلفة داخل دولة ما؛ مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية، حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى، أو مجموعة أقليات، وهو الحال في لبنان⁽⁴⁾.

وهذا يفقد المعيار العددي صدقه إلى حد ما، زد على ذلك صعوبة التحقق من الإحصائيات المعلن عنها، إذ يجب الوجود على نفس الجغرافيا التي توجد فيها تلك الأقليات، إن أمر التحقق من عدد أقلية ما في دولة مركزية موحدة، يكون صعباً إن لم يشتمل في الدول اللامركزية أو الفدرالية، وهذا لظهور الأقليات داخل الأقليات، كما هو الشأن في العراق حيث يعتبر الأكراد أقلية بالنسبة للعرب، في حين يشكل العرب أقلية في إقليم كردستان. ووفقاً للمعيار العددي، يمكن تعريف الأقلية على أنها "مجموعة من الناس يتمتعون بجنسية الدولة التي يعيشون فيها بذاتهم، ويختلفون عن

غالبية مواطنيها في الجنس، واللغة، والعقيدة، والثقافة، والعادات والتقاليد، إلا أن هذا التعريف وصف بالمتزمت والمتطرف إلى حد ما، نظرا لاستحالة أو صعوبة إيجاد أقلية تختلف عن باقي سكان دولة ما، في كل الخصائص الدينية والجنسية، واللغوية، والعقدية، والثقافية، والتاريخ، والعادات والتقاليد. ويرى منقادوه أن توافر عنصر من العناصر الأربعة الذكر كاف للوصول إلى وضع الأقلية". أو على أنها "كل مجموعة بشرية تعيش داخل إقليم دولة ما، وتتمتع بخصائص تميزها عن غيرها من بقية السكان سواء كانت خصائص ثقافية، أو دينية، أو لغوية، أو تاريخية، أو سلالية" كما يمكن تحديدها باعتبارها "كل جماعة يتقاسم أفرادها روابط الأصل، أو اللغة، أو الدين، كما يجب أن يشعر هؤلاء عن وعي تام بوضعهم، ويتصرفون على أساسه" أخيراً "هي مجموعة من الناس قليلة العدد، بالنسبة لباقي سكان دولة ما، والتي تمتلك خصائص مشتركة بين أفرادها، تختلف عن بقية خصائص مجموعات سكان الدولة، وتتميز بتلك الخصائص (أثنية، دينية، لغوية) ولها الإرادة والرغبة في المحافظة على كل أشكال تميزها عن الآخر"⁽⁵⁾.

الاتجاه الثاني اتجاه الفاعلية: يرى أنصار هذا المعيار إن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو العنصر المحدد لمفهوم الأقلية، وهي كل جماعة عرقية مستضعفة، أو مقهورة، أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد أفرادها، كثرة كانوا أم قلة، ويستدلون على ذلك بوضع الهنود الحمر في أمريكا، في بداية الغزو الأوربي لها وكذلك الزواج في جنوب إفريقيا أيام حكم التمييز العنصري⁽⁶⁾.

اعتماد معيار الفاعلية لا يخلو من الانتقاد، ففي بلجيكا مثلا نجد الفرانكفونيين الذين يشكلون حوالي أربعين بالمائة 40% من عدد السكان، وهم بذلك في حكم الأقلية بالمعيار العددي، لكن التشريعات البلجيكية منحهم امتيازات جعلتهم في وضع المهيمن على حساب الفلاحون (السكان الأصليين) إلا أن الفدرالية أعطت أيضا امتيازات لجماعة الفلاحين مما جعلها أيضا في وضع المهيمن، إلى جانب

الأقلية الفرانكفونية، ونتج عن هذا الوضع ما يسمى بالهيمنة المشتركة، وغدت وفقا لهذا الوضع الجماعة الهولندية هي الأقلية الوحيدة بالمعيار العددي ومعيار الهيمنة⁽⁷⁾.

الاتجاه الثالث: اتجاه الفاعلية والعدد معا: لقد تعرض أصحاب معيار العدد كما تعرض أصحاب معيار الفاعلية إلى كثير من الانتقادات، مما حدا بمجموعة من الدارسين إلى اعتماد المعيارين معا في اتجاه جديد، وتتمحور تعريفاتهم لمفهوم الأقلية بين الجمع المتزامن، بين قلة العدد، ودونية الوضع السياسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، ومن بين التعاريف التي ساقوها، نورد:

أولا-الأقلية: مجموعة من مواطني دولة ما؛ تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس، أو الدين، أو اللغة أو الثقافة، مع شعورها بالتمييز والاستهداف من غيرها، كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى، مما يوجب حماية القانون الدولي لها، واللافت في هذا التعريف؛ هو ظهور عنصر الجنسية، واشترطه في تعريف الأقلية، والجنسية هنا يستتبط منها عنصر الولاء للدولة التي تتمتع أي مجموعة بجنسيتها، كما أنها تتيح للدارسين التفريق بين مجموعات المهاجرين، أو اللاجئين الموجودين على إقليم أي دولة وبين بقية الأقليات من السكان الأصليين⁽⁸⁾.

ثانيا-الأقلية: هي كل جماعة لها أصل عنصري ثابت، وتقاليد دينية ولغوية، وهي الصفات التي تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه، ويجب أن يكون عددها كافيا للمحافظة على تلك التقاليد والخصائص، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها⁽⁹⁾.

وهذا التعريف هو نفسه الذي اعتمده للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة

للأمم المتحدة، ويتميز هذا التعريف بعنصر الولاء للدولة وما يترتب عليه قانونيا.

ثالثا-الأقلية: هي كل جماعة غير مسيطرة، وقليلة العدد بالنسبة لبقية سكان الدولة التي تعيش فيها، والتي يرتبط أفرادها فيما بينهم بروابط العرق، والدين، والثقافة،

واللغة. ويتميزون بهذه الخصائص بشكل واضح، ويتكاثف أفرادها من أجل الحفاظ على خصوصيتهم وترقيتها.

من التعاريف السابقة لمفهوم الأقلية يمكن الإشارة إلى مجموعة من المحددات اللازمة؛ التي تتحكم إلى حد كبير في بلورة مفهوم واضح، للأقليات وتتلخص فيما يلي:

أولاً: العامل المجتمعي: وهو من المحددات الأساسية لمفهوم الأقلية، إذ لا يمكن وصف أي مجموعة على أنها أقلية، إلا إذا اشترك أعضاؤها في خصائص مشتركة، تميزهم عن غيرهم من جهة، وتوحدهم حولها من جهة أخرى، وشكلوا تجمعا واضح المعالم، إذ لا يعقل إن توصف بالأقلية مجرد مجموعة أفراد أو أسر، تعيش مبعثرة في أرجاء الدولة وبين أهلها.

ثانياً: العامل الكمي: ويعني ذلك وجوب وجود تجانس ديني، لغوي، ثقافي، تاريخي بين أعضائها، مع توافرها على عدد كاف من الأفراد، يشكلون مجموعة وطنية حقيقية، وليست مجرد جماعة حاملة⁽⁹⁾.

ثالثاً: العامل النفسي: ويقصد به أن الجماعة المتجانسة، لا يصطلح عليها بالأقلية إلا إذا أحست بوضعها عن وعي تام بواقعها، وتصرفت على أساسه في كل تفاعلاتها؛ مع المحيط الداخلي والخارجي على حد سواء.⁽¹⁰⁾

رابعاً: العامل الجغرافي: ويشكل المسرح الحقيقي لتفاعل كل الخصائص والمقومات، وتبلورها بين أفراد الأقليات، فبالإضافة إلى عوامل الدين، واللغة، والتقاليد، والعرق، يشكل الوطن الأم الوعاء الذي تنصهر فيه كل تلك العوامل مع الزمن، وتلتصق بالأقلية مبرزة شخصيتها، ومن هذه العوامل التي تنفرع من الاشتراك في وطن واحد لجماعة ما؛ نذكر منها الاسم، والماضي المشترك، والتاريخ والثقافة والتضامن.⁽¹¹⁾

خامساً: العامل السياسي: إن مواطني أقلية دولة ما داخل الدولة، يتعرضون للحرمان والتهميش، في المشاركة، وإدارة الشأن العام، وهم بذلك يعتبرون مواطنين من الدرجة

الثانية، وهذا الإحساس بالغبين ينمي لديهم الرغبة في المساواة، والمشاركة على قدم المساواة، في إدارة الشأن السياسي لوطنهم مع باقي مواطني الدولة⁽¹²⁾.

ومن خلال ما تقدم من محاولات إعطاء تعريف لمفهوم الأقلية؛ من خلال المعايير التي اعتمدها الدارسون لمسألة الأقليات؛ ترى الورقة أن اختصاص الدراسات، وتنوعها هو ما يجعل هذا الفريق يعتمد على معيار دون آخر، ولما كانت مقارنة الورقة لمسألة الأقليات، هي مقارنة سياسية أساساً فإنها تركز على محاولة الوصول إلى العلاقة بين الأقليات، والنظم السياسية في إفريقيا، خاصة تلك التي اعتمدت الفدرالية كنظام حكم محلي؛ تتوزع فيه السلطات بين المركز والوحدات الإقليمية، حيث تتمتع الأقاليم بالاستقلالية الإدارية والتشريعية، وعليه يمكن التوصل لتعريف شامل لمفهوم الأقليات، مما جاء في التعاريف السابقة "مجموعة أقل أهمية من الناحية الديموغرافية، يتشارك أفرادها في عناصر الهوية، ويتناغمون معها بكل وضوح، ويعيشون في دولة، ويختلفون عن بقية السكان في الخصوصيات الإثنية، واللغوية، والعادات، والتقاليد، ويكونون في الغالب ضحية للتهميش، والإقصاء من طرف المجموعات الأخرى، أو من طرف الدولة عبر تشريعات غير منصفة"⁽¹³⁾.

الصراعات الإثنية في إفريقيا: الصراع الإثني؛ هو الصراع الذي ينشأ بين مجموعتين أو أكثر، ويجب في هذا المقام؛ التفريق بين الصراع الإثني، والذي تكون إحدى محدداته عاملاً أثنياً، والصراع الذي تقم فيه الإثنية كشكل من أشكال التعبئة، والتجنيد لفائدة أحد الطرفين، فخصائص الصراعات الإثنية هي ظواهر مركبة، غير جامدة، وهي في ديناميكية مستمرة، وذلك راجع إلى تعدد خصائصها، والعوامل المحددة لها، وتتداخل عدة عوامل في تكوين، وبلورت الصراعات الإثنية، ومن أهمها: عوامل بنيوية مرتبطة بظروف وبيئة المجموعات، مثل نسبة النمو السكاني، قلة الموارد الاقتصادية، وتزايد التنافس بين المجموعات المختلفة على تلك الموارد، وانهيار القيم والتقاليد، وتفشي الفقر، والحاجة، والتهميش الديني، والثقافي، ولا تظهر

نتائج حلول الصراعات على هذا الأساس، إلا بعد فترة طويلة من اعتمادها، لأن معالجة العوامل البنوية من تحسين ظروف المعيشة، وانعاش الاقتصاد، وإعادة الثقة في المنظومة القيمية يتطلب وقتاً طويلاً⁽¹⁴⁾. عوامل وسيطة وهي مجموعة العوامل التي تؤدي إلى تحول العوامل البنوية، إلى ردود أفعال عنيفة، مثل السياسات الحكومية؛ التي تنتهج في مواجهة أزمة ما، أو بعض البرامج الاقتصادية، كخطط الإنعاش، والنقشف، وترشيد النفقات، وتقليص عدد العمال، أو تلك المشاكل المرتبطة بالتححر السياسي من الهيمنة. عوامل مباشرة، وهي مجموعة التصرفات، والسلوكيات التي تؤدي إلى العنف وتفجره، مثل: القرارات الحكومية، أو الإجراءات المتخذة بحق جماعة إثنية معينة، مما يدفعها إلى العصيان، والتمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة في بعض الأحيان⁽¹⁵⁾.

الاستعمار والمسألة الإثنية: لقد قام الاستعمار قبل انسحابه من الدول الإفريقية والآسيوية، التي احتلها لفترات طويلة برسم الحدود بين تلك الدول؛ دون مراعاة للتركيبة الإثنية، كما قام بتسليم السلطة إلى نخب إثنية أقلية؛ مما شكل أول سبب للصراع بين المجموعات العرقية المختلفة؛ التي رأت في ذلك إجحافاً في حقها ونوعاً من التواطؤ مع المستعمر، إذ تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد⁽¹⁶⁾.

سياسات التمييز: وهي من العوامل القوية التي تسبب الصراعات، إذ تلجأ بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها، والتفرقة بينهم على أساس الدين، أو اللغة، أو العرق، والتضييق بالتالي عليهم في سوق العمل، والوظائف الحكومية، والانتماء إلى قوى الأمن، كما تقوم بالتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية، وإدارة الشأن العام، وتعتبر جنوب إفريقيا إلى وقت قريب خير مثال على ذلك.

التدخل الأجنبي: منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة، وظهور نظام دولي يقوم على الأحادية القطبية، وعلى الرغم من أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ هو مبدأ أممي؛ إلا أن الأمر لم يعد كذلك، ولم يعد مفهوم سيادة

الدول على أراضيها، وحقها في ممارسة سلطاتها بكل حرية، وبدون أي تدخل خارجي متاح، نظراً لتزايد دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتزايد نفوذ وسطوة وسائل الإعلام، في عملية صنع الرأي العام، وظهور موجات الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمقصود بالتدخل الخارجي هنا، ذلك التدخل من دولة ثالثة، أو طرف ثالث، ووقوفه إلى جانب أحد أطراف الصراع، ولا يكاد يخلو نزاع عرقي في عالم اليوم من تدخل طرف خارجي في أسبابه أو عوامل تأجيجه⁽¹⁷⁾ كما في الحالة الصومالية أو حالتنا ليبيا ومالي مثلاً .

يمكن للصراعات الإثنية أن تنتهي إلى:

1/ انهيار الدولة: يُعد انهيار الدولة النتيجة الأبرز، والأكثر خطورة على الإطلاق للصراعات الإثنية في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحدثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الأمة، ومن ثم تناقص الشعور بالانتماء للوطن، وتعاضم الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية.

ويأخذ انهيار الدولة شكلين أساسيين، هما: الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي. في حالة الانهيار الشامل: تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعات المنفصلة؛ التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتعد ليبيا عقب اغتيال «صمويل دو» عام 1989م، والصومال عقب الإطاحة بـ «سياد بري» عام 1991م، الحالتين الأكثر تمثيلاً للانهيار الشامل للدولة.

أما حالة الانهيار الجزئي فتحدث عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية، ويتزلزل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها، مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط

سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في معظم الصراعات الإثنية الإفريقية، كما هو الحال في إثيوبيا في عهدي «هيلاسيلاسي» و«مانجستو هايلي ميريام»، وكذا حالة يوغندا، حيث تسيطر جماعة «جيش الرب» على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها⁽¹⁸⁾.

2/ مشكلة اللاجئين: وتعتبر النتيجة المباشرة الأولى للصراعات، إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق الصراعات نحو بلدان مجاورة، مما قد يخلق ضغطاً على تلك البلدان ومواردها؛ كما أن بعض تلك الدول قد تفتقر لإمكانات توفير الحماية لهؤلاء للاجئين.

3/ مشكلة تجنيد الأطفال: تفاقمت ظاهرة تجنيد الأطفال في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا، نظراً للحاجة الملحة لعدد أكبر من المقاتلين، أو لمجرد استغلالهم كوقود لتلك الحروب والصراعات، بلغ عدد الأطفال المجندين في الحروب الأهلية الإفريقية في عام 1988 م أكثر من مائتي ألف طفل، فيما وصل العدد سنة 1995 إلى ما يزيد عن ثلاث مائة ألف طفل مجند، وفي الوقت ذاته يشكل الأطفال نصف عدد النازحين⁽¹⁹⁾.

الفدرالية و الصراعات الإثنية في نيجيريا:

تعد الصراعات الإثنية التي خبرتها الدول الإفريقية القائمة علي نظام الحكم الفيدرالي؛ من العوامل التي تهدد وحدة هذه الدول، وتجعل مهمة إدارة تنوع إثنياتها أمراً معقداً، وبمثابة الإنذار المبكر لما قد تؤول إليه الأحوال في باقي دول؛ التي تري في فيدرالية الحكم حلاً لأزماتها بسبب عجزها في إدارة التعدد المشكل لتركيبها السكانية. فبعد انفصال إريتريا، عن أثيوبيا واختيار جزيرة مايوت التي كانت جزء من جمهورية جزر القمر الفدرالية؛ اللحاق بالأقاليم الفرنسية عبر استفتاء حر، وسقوط جمهورية الصومال في دوامة الحرب الأهلية الطاحنة؛ منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وانفصال جنوب السودان 2011، فإن التساؤل الجدي الذي يطرحه كل

دارس؛ هو ما مصير جمهورية نيجيريا الفدرالية، في ظل تنامي الصراعات الإثنية فيها؟⁽²⁰⁾.

جغرافياً، تقع نيجيريا في وسط غرب إفريقيا، وهي أكبر بلد إفريقي من حيث السكان والاحتياطيات النفطية. ويبلغ عدد سكانها حوالي 158.423.000،⁽²¹⁾ وهي أغنى بلد إفريقي من حيث احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز، نالت استقلالها في العام 1960 من بريطانيا العظمى. اللغة الرسمية في البلاد اللغة الإنجليزية، عدد الولايات 36 ولاية زائداً إقليم العاصمة أبوجا. من حيث الديانة، يمثل نسبة المسلمين نحو 50 % من إجمالي السكان، والمسيحيين 40%، وأصحاب المعتقدات التقليدية 10% ولا تعتمد الدولة أي منها كدين رسمي⁽²²⁾.

الحياة السياسية: عرفت نيجيريا حالة من التناوب بين الحكم العسكري والمدني للبلاد، فقد سيطر العسكريون على الحكم في نيجيريا من عام 1966 م إلى عام 1976م، ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، غير أن العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية في عام 1983 م، وتم حل كافة الأحزاب السياسية. إلا أن فترة الثمانينيات عرفت توجهها جدياً لإرساء مبادئ حكم مدني؛ تجلّى في النهاية في دستور 1999، وينشط الحياة السياسية في نيجيريا عدد من الأحزاب السياسية؛ (حزب الوفاق، الحزب الشعبي لعموم نيجيريا، التحالف الكبير لكل التقدميين، الحركة من أجل الإصلاح والدفاع؛ عن الديمقراطية، التحالف التقدمي الشعبي وحزب التجمع القومي)⁽²³⁾.

الخارطة الإثنية في نيجيريا: ينقسم سكان نيجيريا إلى أكثر من 374 قبيلة، وتذهب بعض المصادر إلى القول بوجود أكثر من 400 جماعة إثنية في نيجيريا، وهناك معايير معينة من قبل الباحثين، على أساسها تقسم وتصنف المجموعات القبلية المختلفة، بغية دراسة التفاعلات والعلاقات؛ التي تنشأ فيما بينها، وتعامل الدولة مع هذا التنوع واحتوائه من هذه الأسس و المعايير:

1/ على أساس الدين هناك مجموعتان دينيتان تهيمنان على الساحة الدينية النيجيرية، وهم المسلمون في الشمال والمسيحيون في الجنوب، بالإضافة إلى القبائل الوثنية المنتشرة في كل الأقاليم تقريبا.

2/ على أساس اللغة: هناك أكثر من 248 مجموعة لغوية أهمها الهوسا، والفولاني، واليوروبا، والإيبو.

3/ على أساس القبيلة : هناك أكثر من 374 قبيلة.

4/ على الأساس الجهوي: تنقسم نيجيريا إلى منطقتين جغرافيتين، إحداهما: شمالية والأخرى جنوبية، حيث تتمركز في الشمال خمس جماعات اثنية رئيسية:

الهوسا، والفولاني، والكانوري، والنوبي، والتيف وهم يمثلون 60 في المائة من إجمالي سكان نيجيريا يعتقد أبناء الجماعات الأربع الأولى الدين الإسلامي؛ وتعد جماعات الهوسا الواجهة الثقافية للشرط الشمالي من نيجيريا، إذ يتحدث أكثر من 50% من سكان الشمال بلغة الهوسا؛ التي أصبحت لغة الثقافة الإسلامية في غرب إفريقيا بصفة عامة. وفي الإقليم الشرقي توجد جماعات الايبو، وهي ثاني الجماعات الاثنية من حيث العدد بالإضافة إلى جماعات الايبوبيو، والايفيك أما جماعات اليوربا فتقطن الجنوب الغربي لنيجيريا. وقد ارتبطت بالوضع القبلي وما يحمله من عدم التجانس الاجتماعي بظهور أحزاب سياسية، على أسس اثنية، كان لها دور بارز في الحياة السياسية، خلال فترات الحكم التي سمح فيها بالتعددية الحزبية، ورغم غياب قواعد واضحة لممارسة العمل السياسي في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، وخلال فترات الحكم العسكري، إلا أن حزب مؤتمر شعب الشمال؛ الذي يمثل قبائل الهوسا وحزب جماعة العمل الذي كان يمثل قبائل جنوب غرب نيجيريا، وحزب التجمع القومي؛ الذي كان يمثل قبائل جنوب شرق نيجيريا، لعبوا دورا بارزا في تأطير الحياة⁽²⁴⁾.

تذكر المصادر التاريخية أن الإسلام بدأ يشق طريقه إلى المناطق المعروفة الآن بـ "نيجيريا" منذ القرن الثامن الميلادي عن طريق التجار العرب المسلمين، الذين يفدون إليها من الشمال الإفريقي عبر الصحراء الكبرى، وازداد انتشار الإسلام؛ وعظم أمر المسلمين في القرن الثالث عشر الميلادي؛ تأثراً بنفوذ الموحدين، والمرابطين الذين أقاموا دولتهم في المغرب العربي، وكان لانتشار الإسلام في الشمال النيجيري أثره على حياة السكان الاجتماعية والثقافية، مما جعل لهم شخصية مميزة في السلوك والعادات؛ التي انطبعت بالطابع الإسلامي، بعد أن كانت أسيرة المعتقدات الوثنية.⁽²⁵⁾ ولم يتمكن الإسلام من الوصول مبكراً إلى الأجزاء الجنوبية من نيجيريا، بسبب تعرضها لهجمات البرتغاليين والبريطانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، ويتسم المسلمون في نيجيريا بتأثرهم بالطرق الصوفية التي لعبت دوراً بارزاً في نشر الإسلام، والتعريف بتعاليمه في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمثل القادرية أقدم طريقة صوفية في نيجيريا، والتي انتشرت على يد الشيخ عثمان بن فودي الفولاني، كما تنتشر الطريقة التجانية أيضاً، والتي تعيش في صراع سياسي مع الطريقة القادرية، ويتجلى ذلك في دعم كل طريقة لمرشحها في الانتخابات، سواء على المستويات المحلية، أو على المستوى الفدرالي، إن أبناء قبائل الهوسا الموزعين على مساحة جغرافية واسعة؛ يعتبرون المجموعة الإثنية الكبرى بالأقاليم الشمالية لنيجيريا جنبا إلى جنب مع قبائل الفولاني، والتي تتربط فيما بينها بعلاقات مصاهرة قديمة جداً، ولذلك يعتبرهم النيجيريون قبيلة واحدة تسمى الهوسا-فولاني.⁽²⁶⁾

تشكل قبائل اليوروبا أهم القبائل المسيحية في نيجيريا وهي تستوطن الجنوب الغربي للبلاد؛ وعلى غرار كل الجماعات الإثنية في نيجيريا، تعددت الكنائس المسيحية بحسب تعدد انتماءات المبشرين الأوروبيين. فنجد الكنيسة العالمية الأمريكية، والكنائس البروتستانتية، والكنائس الأنجليكانية، والأورثوذكسية الرومانية، بالإضافة إلى الكنيسة الإفريقية، ويتجلى التعدد، والتنوع المذهبي لدى الأثنية المسيحية في

التنافس الموجود بين مختلف الكنائس، تماما كما هو الحال بين الطرق الصوفية الإسلامية، وهذا ما أدى إلى ظهور الكثير من الحركات التبشيرية، والتي عجزت على تجنيد أتباعها في مواجهة الكتلة المسلمة الأكثر تماسكا، ونضجا، مما حدا بهذه الحركات إلى تأسيس مجلس يجمع كل التيارات المسيحية، وكل الكنائس فيما يسمى بالمجلس المسيحي لنيجيريا. والإثنيات الإفريقية التقليدية (الإيدو، الإيبيبو - إيفيك، الإيجاو) وتتوزع هذه الجماعات الإثنية بأعداد قليلة في كل أقاليم نيجيريا تقريبا، وهي من بقايا أتباع المعتقدات الإفريقية القديمة، وهذه الجماعات لا تشكل كتلة متحدة في مواجهة الكتل القبلية الأخرى، وإنما تحتفظ بثقافتها، وتقاليدها، وطقوسها التعبدية⁽²⁷⁾.

التجربة الفدرالية في نيجيريا:

اعتمدت نيجيريا النظام الفدرالي بعد الاستقلال مباشرة، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم كبرى، تمثل المجموعات الإثنية الرئيسة، إلا أن جذور الفدرالية تعود إلى فترات سبقت الاستقلال بكثير، حيث كانت البلاد مقسمة جغرافيا بين قبائل الهوسا- فولان، واليوروبا، والإيبو، ولم تكن نيجيريا الحالية موجودة على الإطلاق، حيث لجأ الاستعمار البريطاني إلى التعامل مع الكتل الإثنية، كمجموعات مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض، مستغلا الطبيعة القبلية لتلك المجموعات، منتهجا سياسة تعميق الفروق وتأجيج الصراعات من خلال التحالف مع قبائل اليوروبا المسيحية على حساب المسلمين، والجماعات الأخرى، وقد عرفت الفكرة الفدرالية في نيجيريا محطات هامة، كان لها بالغ الأثر على تبلور المبدأ الفدرالي في نيجيريا أهمها الفترة الاستعمارية، والفترة ما قبل الديمقراطية، وفترة الحكم العسكري وأخيرا فترة الانفتاح الديمقراطي الحديثة⁽²⁸⁾.

عرفت الفكرة الفدرالية في نيجيريا عدة محطات هامة؛ تبلورت خلالها الفكرة الفدرالية، وتجسد الاتجاه نحو تكريس الفدرالية كانت أهمها:

الدستور في الفترة الاستعمارية: لقد بدأت الفترة الاستعمارية في نيجيريا سنة 1861 حين أقام البريطانيون مستعمرة لاغوس، وانطلقوا منها شمالا على شكل اكتشافات، استمرت حتى عام 1900م، للميلاد وسيطروا على شمال نيجيريا وإعلانه مستعمرة بريطانية، ضمت إلى الإقليم الجنوبي، ومن يومها اتضحت معالم الحدود السياسية الحالية، مع إضافة الأجزاء المستعمرة من الكاميرون؛ والتي كانت تحت حكم الألمان، وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، وبعد السيطرة على كل الأراضي النيجيرية، وضعت المستعمرات الثلاثة وهي إقليم الشمال، وإقليم الجنوب، بالإضافة إلى مستعمرة لاغوس؛ تحت الحكم البريطاني الموحد سنة 1914م للميلاد، وكانت منذ ذلك التاريخ تحكم كبلد موحد حتى عام 1954م. لم تنشأ جمهورية نيجيريا الفدرالية من الاتحاد الطوعي، لدول مستقلة، أو أقاليم مستقلة. وإنما شكلت بطريقة الإرغام والقوة من قبل قوة احتلال إمبريالية مجسدة في الحكم البريطاني، على حدود جغرافية تضم قبائل متعددة، وغير متجانسة. بل ومتناقضة ثقافيا، ولغويا، ودينيا، وهو ما جعل من توحيد هذه القبائل وتجنيدتها في إطار وحدوي يحقق تطلعاتها، عملا جبارا، ومحفوفا بالإخفاقات، وهو الواقع الذي جعل الحكومات النيجيرية المتعاقبة تنحو إلى تعزيز المركزية، والحد من الصلاحيات التي تتمتع بها الأقاليم، وهو ما يتناقض مع المبدأ الفدرالي التي تشكل اللامركزية أحد أسسه⁽²⁹⁾.

لقد انتهجت بريطانيا طيلة فترة حكمها لنيجيريا سياسة فرق تسد؛ من خلال إدراجها لنسخة معدلة من القانون الإنجليزي، كقانون أساسي في البلاد، وتركت للشعوب الأصلية حرية إدارة شأنها في جوانب أخرى، حسب معتقداتهم، وقيمهم، وتقاليدهم، لكنها لم تكن بهذا الحياد مع كل المجموعات الإثنية، حيث سعت إلى الكيل بمكيالين مع قبائل الهوسا فولاني ذوي الديانة الإسلامية في الشمال، وبين قبائل اليوروبا والإيبو في الجنوب، فقد أنشأت مثلا في سنة 1923م مجلسا تشريعيا استشاريا في الإقليم الجنوبي ذي الأغلبية المسيحية، لكنها رفضت فعل الشيء ذاته

في الإقليم الشمالي، كما لجأت سنة 1939م إلى تقسيم الإقليم الجنوبي بين شرق وغرب، على أساس لغوي وثقافي، وتكون بهذا قد وضعت حجر الأساس للفدرالية في نيجيريا، من خلال بلورة ثلاثة أقاليم رئيسية، ففي الإقليم الغربي تتمركز قبائل اليوربا، وفي الشرق تنتشر قبائل الإيبو، أما في الشمال فقبائل الهوسا- فولاني، وقد قامت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بمنح سلطات تشريعية، وتنفيذية للأقاليم الثلاث من خلال ما يعرف بدستور (ريشاردز) عام 1949م والذي ينص على إنشاء مجلس تشريعي؛ يضم كل الأقاليم، بالإضافة إلى مجالس محلية في كل إقليم، وقد عزز هذا التوجه نحو الفدرالية من خلال دستور ماكفيرسون 1951م والذي أعطى مزيدا من الاستقلالية للأقاليم، وترسخت الفدرالية أكثر، من خلال دستور ليتلتون، وأصبحت بذلك مستعمرة لاجوس إقليم العاصمة الفدرالية، وذلك من خلال إدخال لائحة الحقوق الأساسية المستوحاة من المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان، لسنة 195، وخلال السنوات الأخيرة للاستعمار لبريطاني لنيجيريا، جرت محاولات عديدة لتشكيل ديوان حكم يشمل الأحزاب الرئيسية، الممثلة للأقاليم الثلاثة. مؤتمر شعوب الشمال والمجلس الوطني لنيجيريا، والكاميرون، وأخيرا مجموعة العمل. ومع مطلع سنة 1960 للميلاد سنة الاستقلال عن التاج البريطاني، كانت الأقاليم الثلاثة والتي أصبحت فيما بعد أربعة، تتمتع بمؤسسات محلية، وتمارس الحكم المحلي في إطار فدرالي؛ وتحت ما يسمى بالمرسوم النيجيري، أو الدستور النيجيري لسنة (1960م) وهو أول دستور فدرالي لجمهورية نيجيريا المستقلة⁽³⁰⁾.

عرفت نيجيريا تسعة دساتير منذ سنة 1914 ميلادية، منها: أربعة في العهد الاستعماري، حملت أسماء الحكام البريطانيين آنذاك. وهي دساتير كليفور (1922)، وريشارد (1946)، وماكفيرسون (1951)، وليتلتنون (1954) أما في فترة ما بعد الاستقلال فعاشت البلاد تحت حكم، (5) دساتير، بينها فترات من الحكم العسكري اللا دستوري، ففي أول دستور لسنة 1960 م والذي أريد له أن يكون فدراليا، حيث تم

إرساء لائحة الصلاحيات الممنوحة للأقاليم الثلاثة، وتلك الممنوحة للحكومة الفدرالية، وقد تم تشكيل ديوان مشابه لما كان عليه إبان الحكم الاستعماري، فيما يشبه الاستمرارية، وقد تم تشكيل غرفة عليا، تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة، ومجالس للأقاليم، أو ما يعرف آنذاك بمجالس الأعيان؛ والتي نص الدستور على أنه لا يمكنها تعطيل التشريعات الفدرالية لأكثر من ستة أشهر (6)، وفي محاولة للتوفيق بين مختلف الإثنيات بغية الوصول إلى تمثيل يعكس عدم التجانس الموجود على الأرض، وفرض دستور 1960 تمثيلا متناسبا للأقاليم في المحكمة العليا، والتي كانت تتكون على الأقل من ثلاثة قضاة، يرأسهم قاض فيدرالي، بعد تركية غرفة النواب،⁽³¹⁾ وقد تضمن الدستور تشكيل لجنة للشؤون القضائية وأيضا جملة من التدابير الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، والحقوق الثقافية، والمدنية، والدينية، والتربوية للأقليات المختلفة، وذلك من خلال المادة 27، التي تنص على التمثيل المتساوي للأقليات الإثنية في مختلف الهيئات العامة في الأقاليم، ومع تنامي الخوف من تحول هذه الأقليات إلى ضحايا في مختلف الأقاليم، فقد تم تحويل جهاز الشرطة الإقليمية، إلى جهاز فدرالي تحت وصاية المجلس المركزي للشرطة، أما دستور سنة 1963م فقد تضمن بالإضافة إلى ما جاء في دستور 1960م، تظمينات أكثر، لمختلف الأقليات، بغية توحيد الإحساس المشترك، بالانتماء إلى الأمة النيجيرية، إلا أنه قد نص كسابقه على أن يكون لكل إقليم دستوره الخاص، وفق تطلعات سكانه، وبما يتلاءم وثقافتهم وديانتهم، ولكن المحاولات الرامية إلى بلورة الشكل الفدرالي الديمقراطي، للدولة النيجيرية من خلال الدساتير السابقة باءت بالفشل، وذلك راجع إلى:

أولاً: بالنسبة لأغلبية الشعب النيجيري، التي كانت ترى في تلك الأشكال، من الفدرالية، والبرلمانات المحلية، خليطاً متناقضاً، ناتجاً عن تصميم الانتخابات على المقاس، وذلك راجع إلى الطبقات الأرستقراطية، والقوى التقليدية، والزعامات الدينية،

التي احتفظت بنفس الامتيازات الموروثة من الحقبة الاستعمارية، بحيث يأخذ الرابح في الانتخابات كل شيء، ولا يبقى للخاسر غير التحسر والتأسي، وهذا ما أدى إلى صراعات وتكتلات، وتحالفات بين مختلف الأحزاب السياسية، الشيء الذي انعكس سلباً على مجريات الحياة السياسية داخل الأقاليم، وجعل مسألة التعايش بين مختلف الهيئات المنتخبة، أمراً صعباً، فمثلاً: العلاقة بين رئيس الجمهورية الذي يقود الجهاز التنفيذي، والقوات المسلحة، ورئيس الحكومة الفدرالية، الذي يتمتع بأغلبية برلمانية.

ثانياً: كون مجلس النواب المشكل من ممثلي الأقاليم الثلاثة، ما يعرف الصراعات تهدد الوحدة الوطنية، وتعيق الوصول إلى ملامح دولة قومية، يتعايش فيه الجميع، بدل التصارع بين الأحزاب الرئيسية، التي تمثل الأقاليم في غياب حزب وطني جامع يمثل كل النيجيريين

ثالثاً: علاقة الأحزاب بالإسلام، أو المسيحية أضفى على الصراع صبغة دينية، فاقتم الشروخ الاقتصادية والثقافية الموجودة سلفاً.

رابعاً: إن انغماس الطبقة السياسية ورجالها في ممارسات فاسدة، أفرغ العمل السياسي ومصادقية المؤسسات المنتخبة⁽³²⁾.

بعد استعراض المراحل التي قطعها الدستور النيجيري والمبدأ الفدرالي منذ تلك الفترة، تطرح الورقة تساؤلاً جدياً: هل نيجيريا بلداً فدرالياً، أم هو بلد فيه بعض الملامح الشكلية للفدرالية؟ لأن الفدرالية في نيجيريا لم تأت عن طريق التفكك، ولا التوحد، ولا هما معاً، وإنما ورثت شكلاً من أشكال الإدارة الاستعمارية للتنوع الإثني، في شكل أقاليم غير متجانسة ثقافياً، ودينياً، ولغوياً. وينص الدستور النيجيري لسنة 1966 م في المادة (2/1) على أن "نيجيريا دولة موحدة، ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم، وتعرف باسم جمهورية نيجيريا الفدرالية" كما ينص في الفقرة 14 (3-4) على ما يلي "تتشكل الحكومة الفدرالية، أو أي من هيئاتها، وتمارس أعمالها بأسلوب يعكس الطابع الفدرالي، في نيجيريا، والحاجة لتعزيز الوحدة الوطنية، كما يرسخ أيضاً

الولاء الوطني، الأمر الذي يضمن عدم سيطرة أشخاص، أو عدد من الولايات، أو أية مجموعات إثنية، أو غيرها على تلك الحكومة، أو أي من الهيئات التابعة لها⁽³³⁾.

كما ينص على: "تشكل حكومة الولاية، أو مجلس الحكم المحلي، أو أي من هيئات هذه الحكومة أو المجلس، وتمارس هذه الحكومة أو المجلس، أو الهيئات التابعة لها أعمالها بأسلوب يعترف بتعددية الشعوب، ضمن منطقة سلطاتها، والحاجة لتعزيز الإحساس بالانتماء، والولاء بين كافة شعوب الفدرالية"⁽³⁴⁾.

تعتبر اللامركزية من أهم السمات التي تطبع أي نظام فدرالي، وتتجلى في توزيع السلطات والمهام بين الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، كمستوى ثان للحكم، لكن الحكومة النيجيرية، وخاصة بعد حرب بيافرا، اتجهت إلى تفتيت الولايات، وإضعافها، والضغط عليها ماليا، بغية تقادي مطالب انفصالية جديدة، مثل: تلك التي قام بها الإقليم الجنوبي الشرقي فيما عرف بحرب بيافرا سنة 1967م، وفي هذا الصدد لجأت في سنة 1967م إلى اعتماد مستوى ثالث للحكم أطلق عليه مجالس الحكم المحلي، وهي وحدات داخل الولايات، أو هي تقسيم للولايات إلى وحدات أصغر في حدود 21 وحدة تقريبا لكل ولاية، ليلبغ عدد مجالس الحكم المحلي حاليا 774 مجلس، وهي عملية تفتيت مقصودة، لإفراغ الولايات من رصيدها السكاني، وتوزيعه على وحدات أقل مساحة. والوصول إلى تعددية إثنية يمكن السيطرة عليها، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق النتائج المرجوة منها، نظرا لاعتماد النظام الانتخابي في نيجيريا، على مبدأ الأغلبية، الذي يفرز دائما نتائج لصالح الجماعات الإثنية الأكثر عددا⁽³⁵⁾.

السمة الثانية التي تميز النظم الفدرالية حول العالم هي استقلالية الوحدات المشكلة للدولة الفدرالية، وفي حالة نيجيريا تعتبر الولايات التي تزيد عددها من (3) قبل الاستقلال إلى (39) ولاية حاليا، وهي وحدات لا تتمتع بأي استقلالية، في مواجهة السلطة المركزية، التي راحت تعيد رسم حدود الولايات وفق تصورها وأهدافها،

دون الرجوع إلى رأي تلك الولايات، وكان الهدف منها تمكين الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية، والملاحظ على حدود الولايات الجديدة، أنها لا تتطابق مع الحدود الإثنية، مما أدى إلى بقاء الصراعات على حالها؛ لأن الجماعات الإثنية قليلة العدد، ولم تتمكن من الحصول على إقليم خاص بها، تديره بكل استقلالية، رغم وجود (774) مجلس حكم محلي وكأن العملية مقصود بها تكريس سيطرة جماعات معينة، على جماعات أخرى.

المشاركة وهي السمة الثالثة لأي نظام فدرالي حيث تشارك الولايات المشكلة للإتحاد الفدرالي، في كل المشاورات الخاصة بالدستور، وتعديله، وفي كل القضايا التي تهم الدولة، من خلال ممثليها في المجالس الفدرالية (مجلسي الشيوخ، والنواب) في حالة نيجيريا، إلا أن مشاركة المواطنين سواء على المستوى الفدرالي، أو على مستوى الولايات كانت ضعيفة جداً، وهذا راجع إلى فترات الحكم العسكري؛ التي احتكرت فيها السلطة، وهمشت الولايات، وهو ما يتجلى في الدساتير النيجيرية، التي لا يكاد يخلو دستور منها من بصمات قائد عسكري وقد تميزت فترات الحكم العسكري بإلغاء دور المجالس المنتخبة واللجوء إلى التشريع بالمراسيم في معظم الحالات، ومن أجل إعادة الحياة إلى الساحة السياسية النيجيرية.

بعد إعادة تقسيم البلاد إلى 36 ولاية و 774 مجلس حكم محلي يضم كل مجلس ما بين 10 إلى 15 حياً أو قرية، أخذ الصراع بين الجماعات الإثنية شكل الصراع على الموارد، هذه الأخيرة تأتي من عائدات النفط والغاز المستخرج من حقول منطقة دلتا النيجر، حيث رأى زعماءها أن منطقتهم تتعرض للتهميش والنهب من قبل الحكومة الفدرالية لصالح ولايات أخرى، وهددوا بالاستيلاء على حقول النفط والغاز وتحويل عائداتها إلى أقاليمهم⁽³⁶⁾.

الصراعات الإثنية في نيجيريا:

لم يشكل العامل الديني عنصراً جاداً في تفجير الصراعات الإثنية في نيجيريا حتى نهاية فترة السبعينيات من القرن العشرين، إلى أن جاءت سنة 1979م وخلال اجتماعات لجنة صياغة الدستور في البرلمان حيث قام ممثلو الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة بطرح مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن يومها دخل الدين في مفردات الخطاب السياسي، وتعاظمت المطالب إلى توسيع تطبيق القوانين الإسلامية إلى ما هو أبعد من مسائل الأحوال الشخصية والميراث وإنشاء محكمة استئناف فدرالية تعتمد الشريعة الإسلامية وهو ما تم فعلاً حيث عين ثلاثة قضاة مكونين في الشريعة والقانون العام لإدارة تلك المحكمة الفدرالية التي تعتبر جزءاً من محكمة الاستئناف الفدرالية ويجتمع قضاؤها جنباً إلى جنب مع بقية القضاة، أي أنها مشكلة ضمن محكمة الاستئناف الفدرالية وليست موازية لها، واعتمدت الشريعة في الولايات التي طالبت بها. وهو ما هياً نيجيريا للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1986م وقد ساهمت هذه الخطوات المطالبة من قبل المسلمين في تفجر صراعات بينهم وبين المسيحيين بلغ عددها 45 صراعاً عنيفاً ذهب ضحيتها آلاف القتلى منذ اعتماد الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا وخسائر مادية بملايين الدولارات⁽³⁷⁾.

طبيعة الصراعات الإثنية في نيجيريا تصنف على أنها صراع بين المسلمين والمسيحيين، وأن هاتين الجماعتين الرئيسيتين تتقاسمان المشهد السياسي النيجيري منذ عقود، وتتنافسان على السلطة والثروة والسيطرة، وأنها يمسكان بكثير من خيوط لعبة التوازنات الإثنية، لكن المسألة من منظور الكثير من الدارسين أعقد وأبعد من ذلك بكثير، فالعنف والصراعات في نيجيريا تحكمها عدة عوامل تتداخل وتتشابك وتتقاطع لتنتج عنفاً له أكثر من محرك، من ضمنها العامل الإقليمي القبلي والعامل الطائفي الديني⁽³⁸⁾.

وتعيش هذه القبائل في جو من التحامل، وتبادل التهم بالاستحواذ على مقدرات البلاد والسيطرة على السلطة السياسية، فيما تعتبر معظم القيادات الإسلامية في نيجيريا الصراع سياسيا وليس دينيا، وفي هذا فأعمال العنف التي تعيشها نيجيريا هي أقرب إلى أعمال شغب منها إلى صراع ديني مسيحي إسلامي، وكثيرا ما تأخذ شكل مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية، ونرى فيمن يعتبرون الصراع دينيا أنهم يسترون على حالة الفقر وسوء المعيشة ونفسي الفساد، ويرى أيضا أن الزعماء المسيحيين والمسلمين يعملون معا على محاربة التطرف من الجانبين، والعمل على نشر مبادئ العيش المشترك والتسامح.

كما يلعب العامل السياسي دورا مهماً في تصاعد العنف السياسي وتجده بين مختلف الجماعات الإثنية وتتجلى تلك العوامل في الصراعات السياسية من خلال تزايد الصراعات الشخصية على النفوذ والسلطة، والصراع حول الحدود الإقليمية للولايات، كما تلعب أيضا العوامل الاقتصادية دورا في الصراعات الإثنية في نيجيريا حيث إنه لم تفلح الحكومة من خلال سياساتها الاقتصادية في معالجة مشكلة الفقر والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهو ما أدى إلى انتشار الفقر والتفاوت الطبقي والصراع على الموارد خاصة النفط في الولايات المنتجة له من خلال تقاسم العائدات وطريقة توزيعها وكذلك تقاسم الأراضي الزراعية و الرعية⁽³⁹⁾.

خاتمة:

تعتبر الصراعات الإثنية في إفريقيا من أكثر العوامل التي أعاققت تقدم القارة والتي ساهمت في التأخر الاقتصادي والاجتماعي عن بقية قارات العالم، ويرجع مرد ذلك للمرحلة التي مرت بها إبان الاستعمار لدولها والسياسات التي عمل بها في تفرقة أواصر العلاقات بين مجتمعاتها لتكريس مصالحه غير المشروعة على حساب مقدرات المجتمع الإفريقي والذي أدى بدوره لتفجير العديد من الصراعات والأزمات والتي كانت من أخطرها تلك الصراعات الإثنية التي يغلب عليها طابع التعقيد

والتشابك في كثير من الأحيان وضعف الدول الأفريقية في إنتاج أفكار تخفف من وطأة مخرجاتها و آثارها على كافة الأصعدة .

إن الصراعات الإثنية في إفريقيا صراعات قديمة وعميقة بسبب توزيع الثروة والسلطة وإن سياسات المستعمر عمقت هذه الخلافات و بنت حواجز من عدم الثقة بإذكائها لروح القبيلية و فشل معظم الدول الأفريقية في بناء دولهم على أسس قومية يراعي فيها الاتفاق للصالح العام برغم الاختلافات الإثنية ومصالحها الخاصة. ومن خلال النموذج النيجيري فقد كانت أقرب وانجح المحاولات لإدارة واحتواء التعدد الإثني واحتواء الصراعات في القارة الإفريقية بشكل عام من خلال ترسيخ الفدرالية وتعميقها للحفاظ على أرضية مشتركة تعطي المجموعات استقلالية أكبر في إدارة شؤونها ومواردها ومن خلال الدراسة المقدمة حول الصراعات الإثنية في إفريقيا ونيجيريا نموذج فإننا نستنتج الآتي:

أولاً: أن الصراعات الإثنية في إفريقيا صراعات قديمة وعميقة بسبب التنافس على الثروات و السلطة و هذا ما أرساه المستعمر إبان فترة الاستعمار .

ثانياً: وعليه فإن الورقة توصلت إلى معرفة أسباب استمرار الصراع في نيجيريا وهو إفراغ الفدرالية من مضامينها ومقوماتها، إذ لا يمكن اعتبار نيجيريا دولة فدرالية حقيقية، وإنما هي دولة ذات ملامح فدرالية ثالثاً: إنشاء مجالس الحكم المحلي كمستوى ثالث في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حتى وصل عددها إلى 774 مجلس حكم محلي، لا يمكن تفسير هذا التقسيم المبالغ فيه بضرورات الإدارة والسير الحسن لمصالح المواطنين، وإفساح المجال أمام مشاركة واسعة في صنع القرار، وتمكين الأقليات الإثنية من إدارة شؤونها، لأن الحدود الإدارية للولايات لا تطابق الحدود الإثنية، مما أوجد في كل الحالات جماعات مضطهدة ومهمشة، وهذا ما ساهم في تقجر العنف واستمرار الصراعات.

رابعاً: لا يقود هذا الاستنتاج إلى القول بإلغاء الفدرالية والتحول إلى نظام إدارة محلية وتحويل الدولة إلى دولة بسيطة لكن الحل هو مزيد من الفدرالية الحقة، مع ضمان التوزيع العادل للثروة وترشيد الحكم في كافة المستويات، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد وتجارة الأسلحة والقضاء على المظاهر المسلحة وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الهوامش السفلية:

- (1) بشير على محمد كوت ، إدارة الصراعات العرقية غي إفريقيا دراسة حالة (نيجيريا والسودان من 1960 - 2002م) رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة النيلين ، 2008م ، ص74
- (2) المرجع نفسه ، ص97.
- (3) عمر عبد الفتاح، "اللغات الأفريقية وتحدياتها في عصر العولمة"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة .
- (4) أحمد وهبان، "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2001م، ص99.
- (5) محمود أبو العينين، "إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2008م ص 16.
- (6) أحمد وهبان، المرجع السابق ، ص 103.
- (7) المرجع نفسه ، ص 104.
- (8) أحمد وهبان، "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر" المرجع السابق، ص 112
- (9) د. سميرة ، مرجع سابق ص 18 .
- (10) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2002م.
- (11) احمد الصاوي ، الأقليات التاريخية في الوطن العربي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام ، ص56.
- (12) المرجع السابق، ص57.
- (13) المرجع السابق، ص58.
- (14) احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، 1989م.
- (15) اركو ديبا نوالي، الصراعات العرقية في إفريقيا، ترجمه عادل شعبان ، القاهرة مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 23.

- 16) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية ، مرجع سابق، ص 34.
- 17) سعيد عبد المسيح شحاتة، "حقوق الأقليات ، منع الصراع والتحذير المبكر"، دروس من دارفور، جماعة حقوق الأقليات الدولية، لندن، سبتمبر 2006م.
- 18) عزو محمد عبد القادر، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا"، الحوار المتمدن، العدد 2976، 2008م.
- 19) د. أيمن السيد شبانه، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص - التدايعات - سبل المواجهة، مجمع الأفارقة مارس 2014م ص 14.
- 20) يشير مفهوم الجماعة الإثنية إلى: «أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة، ربما يكون من بينها الأصل والملاح الفيزيقية الجسمانية».
- 21) رونالد واتس، "تماذج المشاركة الفدرالية في السلطة"، المعهد الوطني الديمقراطي ، بيروت.
- 22) ،"البيانات الجغرافية الكاملة لموقع نيجيريا"،
<http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp>
- 23) مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مصباح غير منشورة 2010م ص 73.
- 24) إبراهيم احمد واحمد متولي موسى، "الأجناس البشرية"، القاهرة: الشركة المصرية للطباعة و النشر 1972، ص 32.
- 25) المرجع السابق، ص35.
- 26) مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات ، مرجع سابق، ص 88.
- 27) غسان رعد، النزاعات الإثنية في الدول التعددية، بيروت: دار صادر، 1997م، ص43
- 28) جورج أندرسون، ترجمة: مها تكلا، "مقدمة عن الفدرالية"، منتدى الأنظمة الفدرالية ،كندا، 2007م.
- 29) علي عباس حبيب، "الفدرالية والانفصالية في أفريقيا"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

- (30) وليم تودوروف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمه كاظم هاشم نعمة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ، 2004م ، ص78.
- (31) حسني بوديار، **"الوجيز في القانون الدستوري"**، دار العلوم للنشر والتوزيع 2003م
- (32) نوري طالباني، **"حول مفهوم النظام الفدرالي"**، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2005م ، ص40.
- (33) المرجع السابق ، ص 54.
- (34) حسني بوديار، **"الوجيز في القانون الدستوري"**، مرجع سابق ، ص73.
- (35) وليم تودوروف ، **الحكم و السياسة في إفريقيا**، مرجع سابق ، ص 96.
- (36) ماهر شعبان ، بيافرا :كانتجا جديدة في إفريقيا في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية **"الصراعات و الحروب الأهلية في أفريقيا"** ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الأفريقية 1999 ، ص 65.
- (37) الخضر عبد الباقي محمد، **"المواجهات في نيجيريا ، الأسباب والحلول المقترحة"**، مركز الجزيرة <http://aljazeera.net> للدراسات، متوفر على الرابط.
- (38) سي أن أن العربية، **"سلطان سوكتو :العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية"** الرابط، <http://www.CNNArabic.com>
- (39) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، **تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر** .، إيطاليا، مايو 2006م .

المصادر و المراجع :

الكتب:

- ابن منظور، "لسان العرب"، المجلد 3، طبعة يوسف الخياط، دار الجبل- دار لسان العرب، بيروت 1988م.
- إبراهيم احمد و لأحمد متولي موسى، "الأجناس البشرية"، القاهرة: الشركة المصرية للطباعة و النشر 1972م.
- أحمد وهبان، "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001م.
- أحمد الصاوي، الأقليات التاريخية في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام .
- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، 1989م.
- الهادي مبروك الدالي، قبائل الهوسا، طرابلس (بدون ناشر) ط1، 2005م
- اركو ديبا نوالي، الصراعات العرقية في إفريقيا، ترجمه عادل شعبان، القاهرة مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.
- أيمن السيد شبانه، صراعات الإثنية في إفريقيا.. الخصائص - التدايعات - سبل المواجهة، مجمع الأفارقة مارس 2014م.
- جورج أندرسون، ترجمة: مها تكلا، "مقدمة عن الفدرالية"، منتدى الأنظمة الفدرالية، كندا، 2007م.
- حسني بوديار، "الوجيز في القانون الدستوري"، دار العلوم للنشر والتوزيع 2003م.
- رونالد واتس، "تمادج المشاركة الفدرالية في السلطة"، المعهد الوطني الديمقراطي، بيروت (دون،ت).
- سعيد عبد المسيح شحاتة، "حقوق الأقليات، منع الصراع والتحذير المبكر"، دروس من دارفور، جماعة حقوق الأقليات الدولية، لندن، سبتمبر 2006م
- سميرة بح، "المدخل لدراسة الأقليات"، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982م.

- علي عباس حبيب، "الفدرالية والانفصالية في أفريقيا"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
- عمر عبد الفتاح، "اللغات الأفريقية وتحدياتها في عصر العولمة"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.
- غسان رعد، النزاعات الإثنية في الدول التعددية، بيروت: دار صادر، 1997م.
- ماهر شعبان، بيافرا: كاتنجا جديدة في إفريقيا في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية "الصراعات و الحروب الأهلية في أفريقيا"، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الأفريقية 1999
- محمود أبو العينين، "إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2008م .
- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية الناشر: المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن الطبعة: الأولى 2002م.
- نوري طالباني، "حول مفهوم النظام الفدرالي"، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، العراق، 2005م.
- وليم تودوروف، الحكم و السياسة في إفريقيا، ترجمه كاظم هاشم نعمة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004م.

الدوريات و الرسائل :

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر"، إيطاليا ،مايو 2006م.
- بشير على محمد كوت، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا دراسة حالة (نيجيريا و السودان من 1960 - 2002م) رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، 2008م

- بشير شايب مجذوب، مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مصباح غير منشورة 2010م.
- عزو محمد عبد القادر، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا"، الحوار المتمدن، العدد، 2976 2008 م.

1. معاجم :

2. معجم قانون حقوق الإنسان.

المواقع الالكترونية:

- الخضر عبد الباقي محمد، "المواجهات في نيجيريا، الأسباب والحلول المقترحة"، مركز الجزيرة للدراسات : <http://aljazeera.net>، متوفر على الرابط
- سي أن أن العربية، "سلطان سوكتو: العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية و"، متوفر على الرابط <http://www.CNNArabic.com> :
- حميدي عبد الرحمن " الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"
- <http://www.marefa.org/index.php> ..
- "البيانات الجغرافية الكاملة لموقع نيجيريا"، <http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp>: